

# The Impact of International Oil Interests on the Lausanne Conference, Southern Kurdistan as a Model (20/11/1922 - 24/07/1923)

Dilshad Oumar Abdul Aziz  
College of Arts - University of Kirkuk

DOI: <https://doi.org/10.31918/twejer.2581kq.06>

Published: 2/3/2025

## Abstract

*The research aims on the study of the relationship between the international oil interests in the Turkish Petroleum Company and its impact on the progress of the agendas of the conference and its results during the period (20/11/ 1922 – 24/7/ 1923), through two parts of the study, as the first part deals with an overview of the establishment of the Turkish Petroleum Company and the interests contributing to it. And its claim to exploit the oil of the southern Kurdistan during the years 1912-1922, and the second part deals with the impact of international oil interests in the Turkish Petroleum Company on the agendas and results of the Lausanne Conference during its convening period.*

**Keywords:** *Southern Kurdistan, Mosul Velayat, Iraq, Lausanne Conference, Turkish Petroleum Company.*

أثر المصالح النفطية الدولية على وقائع ونتائج مؤتمر لوزان  
جنوب كردستان نموذجاً  
(٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٢٤ تموز ١٩٢٣)

أ.د. دلشاد عمر عبد العزيز  
جامعة كركوك/ كلية الآداب

[dr\\_dilshad73@uokirkuk.edu.iq](mailto:dr_dilshad73@uokirkuk.edu.iq)

**ملخص البحث:**

تهدف الدراسة إلى تجريد المتغيرات التي تحكمت بطبيعة العلاقات أو الصراعات السياسية والاقتصادية بين القوى الإقليمية والدولية ومصالحها النفطية للتمسك بالمناطق النفطية ولاسيما جنوب كردستان خلال انعقاد جلسات مؤتمر لوزان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، وبيان العلاقة بين المصالح النفطية الدولية في شركة النفط التركية وأثرها على سير وقائع وأجندات المؤتمر ونتائجها إلى توقيع المؤتمر في ٢٤ تموز ١٩٢٣، من خلال محورين؛ تناول المحور الأول نبذة عن تأسيس شركة النفط التركية والمصالح المساهمة فيها ومرآة مطالبتها باستغلال نفط جنوب كردستان خلال السنوات ١٩١٢-١٩٢٠، في حين تطرق المحور الثاني لأثر المصالح النفطية الدولية في شركة النفط التركية على وقائع ونتائج مؤتمر لوزان خلال فترة الدراسة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن أهمية نفط جنوب كردستان كان له الأثر الواضح على وقائع مؤتمر لوزان، حيث نتج عن المؤتمر التأكيد على امتياز شركة النفط التركية في المنابع النفطية الموجودة في جنوب كردستان التي حصل عليها في سنة ١٩١٤ من قبل الدولة العثمانية، وهذا الحق جاء بموجب المادة (١) من الفصل الأول والمادة (٩) من الفصل الثاني، وبهذا حافظت نتائج المؤتمر على المصالح النفطية للدول الكبرى في جنوب كردستان. وبالمقابل لم ينجح المؤتمر من إيجاد حل عادل لمصير الشعب الكردي وكردستان بعد أن ألغى بنود معاهدة سيفر، بل أحال المؤتمر مصير الأرض والشعب إلى المحافل الدولية ولتدخل ضمن دائرة الصراع الإقليمي والدولي بين كل من الدولتين العراق وتركيا والجانب البريطاني من أجل السيطرة والاستحواذ عليها لاحقاً ضمن مسألة الموصل.

**الكلمات المفتاحية:** جنوب كردستان، ولاية الموصل، مؤتمر لوزان، شركة النفط التركية، العراق.

**مقدمة البحث:****الاهمية:**

إن تأثير النفط على الوضع السياسي في جنوب كردستان يبدو واضحاً منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، إذ كان عاملاً مهماً في إعاقة قيام دولة كردية مستقلة في ولاية الموصل التي تشكل جنوب كردستان معظم مناطقها، فبعد تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ بدأت المصالح النفطية الدولية (البريطانية، الفرنسية والأمريكية) المساهمة في شركة النفط التركية بدخول في مفاوضات طويلة مع الحكومة العراقية من أجل منحها امتياز نفط جنوب كردستان، حيث تزامنت مع انعقاد جلسات مؤتمر لوزان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ للتباحث حول المشاكل العالقة في الشرق الاوسط ومنها مصير ولاية الموصل، حيث كانت للمصالح النفطية المساهمة في الشركة الأثر المباشر على اجندات المؤتمر ونتائجها بعد التوقيع عليها في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

**أسباب الاختيار:**

نظراً لعدم توفر دراسة أكاديمية عن بيان أثر نفط جنوب كردستان على وقائع ونتائج مؤتمر لوزان والحفاظ على المصالح النفطية الدولية في تلك الفترة، دفع بنا للبحث والدراسة لاستنتاج النتائج.

**المنهجية:**

تهدف الدراسة عن طريق اعتماد المنهج التاريخي العلمي إلى جرد المتغيرات التي تحكمت بطبيعة العلاقات أو الصراعات السياسية والاقتصادية بين القوى الإقليمية والدولية ومصالحها النفطية للتمسك بالمناطق النفطية ولاسيما جنوب كردستان، من خلال سرد وإعادة قراءة الوثائق والمصادر التاريخية المتوفرة.

**الأسئلة:**

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية: هل كان للمصالح النفطية الدولية (البريطانية والفرنسية والأمريكية) المتمثلة في شركة نفط التركية دور وتأثير على وقائع ونتائج المؤتمر خلال أيام الانعقاد؟ وهل كان للمصالح النفطية الدولية المتمثلة في المؤتمر أثر على مصير جنوب كردستان (ولاية موصل) سلباً أو إيجاباً؟

**الهيكليّة:**

يركز البحث على دراسة العلاقة بين المصالح النفطية الدولية في شركة النفط التركية وأثرها على سير وقائع واجندات المؤتمر ونتائجها خلال الفترة من ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى ٢٤ تموز ١٩٢٣، من خلال محورين؛ إذ يتناول المحور الأول نبذة عن تأسيس شركة النفط التركية والمصالح المساهمة فيها ومراحل مطالبتها باستغلال نفط ولاية الموصل خلال السنوات ١٩١٢-١٩٢٢، في حين يتطرق المحور الثاني عن أثر المصالح النفطية الدولية في شركة النفط التركية على وقائع ونتائج مؤتمر لوزان خلال فترة الدراسة.

**أولاً: نبذة عن تأسيس شركة النفط التركية والمصالح المساهمة فيها ومراحل مطالبتها باستغلال نفط جنوب كردستان خلال السنوات ١٩١٢-١٩٢٠:**

إن اكتشاف النفط بكميات تجارية في إيران سنة ١٩٠٨ وتشكيل شركة النفط الأنكلو-فارسية سنة ١٩٠٩ (Mitchell & Marcel, 2006, 16)، كان لها أثر كبير في احتدام التنافس الدولي على نفط جنوب كردستان، واهتمام بريطانيا بصورة خاصة به، بالإضافة إلى ذلك فقد أثار مشروع جيستر<sup>(١)</sup> مخاوف البريطانيين والألمان لأنه كان يعني دخول الأمريكيين معهم في منافسة للحصول على المصالح النفطية في ولاية الموصل، الأمر الذي أدى إلى التقارب بين مصالح البريطانيين والألمان (مراد، ٢٣، ٢٠٠٣)، وفي السياق نفسه شجعت الحكومة البريطانية تأسيس (البنك الوطني التركي) في سنة ١٩١٠، ليعمل على

تشجيع استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية (خليل، ٢٦، ١٩٨٠)، وكان من بين أعضاء مجلس إدارة البنك كولنكيان<sup>(ii)</sup> الذي سعى إلى اقناع البنك المذكور بالاهتمام بنفط في الدولة العثمانية، والعمل على التوفيق بين المصالح البريطانية من جهة والمصالح الألمانية. وقد أدرك كولنكيان مدى اهتمام ألمانيا بالنفط جنوب كردستان والوعد الممنوح للبنك الألماني (Deutsche Bank) في سنة ١٨٩٠<sup>(iii)</sup> بالأفضلية ورأى أن الطريقة المثلى للحصول على الامتيازات هي التوفيق بين المصالح البريطانية والمصالح الألمانية (Shwadran, 1955, 194).

ومن جهة أخرى وجدت المصالح البريطانية والألمانية أن المنافسة بينهما تجعل من الصعوبة على السلطات العثمانية منح الامتياز لأي منهما، وأن التغلغل الأمريكي المتمثل في مشروع جيستر يشكل تهديداً لمصالح الطرفين، (مراد، ٢٦، ٢٠٠٣). لهذا طلبت بريطانيا من كولنكيان أن يدعو البنك الوطني التركي للعمل مع البنك الألماني، لينظما سوياً مشروعاً يضم سائر امتيازات النفط في الدولة العثمانية (سليمان، ٨٩، ١٩٧٩)، وبدأت المفاوضات بين الجانبين حتى توصلوا في ٣١ كانون الثاني ١٩١١ إلى تأسيس شركة في لندن باسم (شركة الامتيازات الشرقية والأفريقية المحدودة - The African and Eastern Concession Ltd) (العباس، ١٩٧٥، ج ٦١، ١). برأس مال قدره ٥٠ ألف باون إسترليني. وقد قسمت حصص المساهمة فيها ٢٥٪ لبنك الألماني و ٢٥٪ لشركة نفط الانكلو-ساكسون، و ٣٥٪ لبنك الوطني التركي واكتفى كولنكيان بحصة ١٥٪ من أجل توافق بين المصالح، وأصبح السير بانكتون رئيس مجلس إدارة الشركة (Longrigg, 1955, 29)، وفي نص اتفاقية الشركة جاء فيه بأن الغرض من تأسيس الشركة هو للحصول على امتياز البحث والتنقيب عن النفط في مختلف أنحاء الدولة العثمانية بصورة عامة والحصول على امتياز شامل لاستغلال نفط ولايتي الموصل وبغداد بصورة خاصة (العباس، ١٩٧٥، ج ٦١، ١).

وحسب المذكرة التي وجهت إلى الوزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩١٢ فقد أوضحت بأن الاتفاق الذي توصل إليه البنك الألماني والبنك الوطني التركي لتأسيس الشركة الهدف منها هو للاستغلال والحصول على امتياز النفط في ولاية الموصل (جنوب كردستان) والمناطق المجاورة لها حصراً (R.O.I., Vol 1909-1918, 655).

وفي ٢٥ أيلول ١٩١٢ عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تحويل اسم الشركة إلى شركة النفط التركية (Turkish Petroleum company) وزيادة رأسماله إلى ٨٠,٠٠٠ باون، وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩١٢ تم الاتفاق النهائي بين الشركة والبنك الألماني، وبموجبه تنازل البنك الألماني عن حقوقه بالامتياز والعائدة لشركتي سكك حديد الأناضول وبغداد، مقابل ٢٥٪ من الأسهم المجانية في الشركة (Eichholtz, 2007, 24).

وكان السبب في تنازل البنك الألماني عن امتيازاته السابق والمشاركة بحصة ٢٥٪ في شركة النفط التركية هو أن في هذه الاعوام أرسلت ألمانيا بعثة فنية جيولوجية إلى ولايتي الموصل وبغداد لغرض البحث والتنقيب عن النفط ووجدت تنقيباتهم احتياطاً هائلاً من النفط في المنطقة والذي اعتبرته ألمانيا بمثابة تغير كبير في مستقبل الاقتصاد النفطي الألماني (Eangdahl, 1992, 25).

أما الجانب البريطاني فقد ازداد اهتمامه بالنفط خاصة في سنة ١٩١٢ عندما شرعت بريطانيا باستخدام النفط في السفن البحرية بدلاً من الفحم، وبالأخص عندما أصبح ونستون تشرشل وزيراً للبحرية (١٩١٥-١٩١٢) الأمر الذي دفع بريطانيا أن تتوجه نحو السيطرة والاستحواذ على النفط الشرق الأوسط بصورة عامة ونفط جنوب كردستان بصورة خاصة (اوكونور، ٣٤٥، ١٩٦٧).

ومنذ سنة ١٩١٢ أنذر وزير الخارجية البريطانية أدور كراي-E. Grey (1905-1916) الحكومة العثمانية من منح امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد من دون علم الحكومة البريطاني، وقد هدد الجانب البريطاني من زيادة الرسوم الكمركية إذا لم تمنح المصالح البريطانية وشركة (T.P.C.) امتياز النفط (Mejcher, 1972, 377).

وواجهت شركة النفط التركية ضغطاً شديداً من الحكومة البريطانية كمحاولة للسيطرة عليها عن طريق شراء الأسهم، وقد وافق أرنست كاسل على طلب وزارة الخارجية البريطانية لشراء أسهمهم واسهم البنك الوطني التركي (دولوناي وشارليه، ٢٥، ١٩٨٧)، ولم يبق سوى اقناع البنك الألماني بإعادة توزيع الحصص، فتدخلت رسمياً لدى الحكومة الألمانية، وكانت ألمانيا في ذلك الوقت غير راغبة في إثارة العداء المكشوف لبريطانيا في المنطقة، لاسيما تدخل أطراف أخرى في النزاع، كالسفارة الروسية في اسطنبول بالنيابة عن بعض رؤساء الروسين، والسفارة الأمريكية بالنيابة عن روكفلر (Rockefeller) مدير شركة ستاندرد اويل-نيوجرسي، وقد عرض روكفلر سلفة مقدارها عشرة ملايين فرنك مقابل حصول على امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد (نؤسشي، ٢٥، ١٩٧١).

ويبدو أن هذا الاخطار أثار قلق الألمان والبريطانيين، الأمر الذي دفع ألمانيا إلى التدخل لدى البنك الألماني الذي وافق على إعادة توزيع حصص الشركة.

وفي ١٩ آذار ١٩١٤ دعت وزارة الخارجية البريطانية لعقد اجتماع في نفس اليوم في ديوان الوزارة لمسألة الدمج وإعادة النظر في توزيع الحصص في شركة النفط التركية وادخال مجموعة دارسي<sup>(٧)</sup> في الشركة، وحصول تلك المجموعة على حصة الأسد، وتم التوقيع على الاتفاقية المعروفة باتفاقية وزارة الخارجية F.O. Agreement من قبل الممثلين عن الحكومتين الألمانية والبريطانية ومدوبي البنك الوطني التركي وشركة الانكلو-ساكسون ومجموعة دارسي وشركة الانكلو-فارسية (Shwadran, 1955, 195). وبموجب هذه الاتفاقية حققت الحكومة البريطانية ما كانت تتطلع إليه، فقد أصبحت لمجموعة دارسي والتي كانت تمثل شركة النفط الانكلو-فارسية حصة تبلغ ٥٠٪ من أسهم الشركة مقابل ٢٥٪ للبنك الألماني و ٢٥٪ لشركة الانكلو-ساكسون، لما بذله كولنكيان من جهود لإنجاح الاتفاقية، فنقرر منح كولنكيان حصة تبلغ ٥٪ من الاسهم تؤخذ مناصفة من مجموعة دارسي وشركة الانكلو-ساكسون (Earle, 1923, 26-27).

وتمت الموافقة على زيادة الرأسمال الشركة إلى ١٦٠,٠٠٠ جني استرليني بشرط أن يكون نصف الرأسمال تجهزه مجموعة دارسي وتصرف الأموال في البحث والتنقيب في مختبرات في المناجم النفطية في ولايتي الموصل وبغداد (R.O.I., Vol 1909-1918, 660-661).

ولم يحصل الأتراك في هذه الاتفاقية على أي نصيب رغم أنهم أصحاب السيادة على المنطقة، وخرج الأمريكيان فاضي اليبدين وأخفقوا، رغم ما بذلوه من الجهد وأنفقوا من المال للحصول على الامتياز. وهيأت اتفاقية وزارة الخارجية الارضية المناسبة لبدء مساعي جديدة للحصول على امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد لصالح شركة النفط التركية، ففي ١٩ حزيران ١٩١٤ تقدم كل من السفيرين البريطاني والالمانى في اسطنبول بمذكرة ذات صيغة واحدة إلى الصدر الاعظم العثماني (سعيد حليم باشا) طالبين منه منح شركة النفط التركية امتيازاً لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد، وأن الطلب قد تكون من ١٢ فقرة وكتب مضمونها بأسلوب المنتصر في الحرب، حيث يذكر بإعطاء الامتياز في ولايتي الموصل وبغداد بدون أي شروط ولمدة ٩٩ سنة دون شراكة أحد، كما يحق للشركة أن تمد أنابيب لنقل النفط وتنصيب خطوط تلغراف والهاتف، واستخدام الشوارع والموانئ والانهار في الدولة العثمانية مجاناً وتدفع الشركة فقط ٦٪ من الضرائب لمنشأتها المبنية، هذا وتضمن شروط أخرى (Eichholtz, 2007, 25-26).

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ أرسل الصدر الاعظم العثماني مذكرتين ذات مضمون واحد إلى السفيرين البريطاني والالمانى في اسطنبول جاء فيهما: " ... بما أن الوزارة المالية حلت محل الخزينة الخاصة فيما يتعلق بموارد النفط المكتشفة والتي ستكتشف في ولايتي الموصل وبغداد، فإنها توافق على تأجير هذه الموارد إلى شركة النفط التركية مع الاحتفاظ لنفسها بحق الاشراف بها وتعيين شروط مقاولتها العامة. ومن الأمور الأخرى على الشركة أن تتعهد بتعويض أي طرف ثالث عند الحاجة، ممن قد تكون له علاقة في الموارد النفطية الكائنة في هاتين الولايتين" (Hurrewitz, 1956, Vol 1, 286).

وقدم الجانب الامريكى اول رفض رسمى لوعده العثماني الى شركة النفط التركية، حيث جاء على لسان سفيرها في بريطانيا جورج هارفي (G.Harvey) عندما أرسل رسالة إلى لورد كرزون وزير الدولة البريطاني لشؤون الخارجية (Chester, 1983, 219).

وعلى أية حال كان هذا الرد العثماني مجرد وعد بالامتياز؛ إذ تم الاتفاق على تفاصيل المشروع لكن المتفاوضين لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي، وفي ٢٢ تموز ١٩١٤ أبلغت الحكومة العثمانية ممثلها في لندن حقي باشا بلزوم حضور ممثل الشركة إلى اسطنبول لوضع الشروط العامة للاتفاق مع وزارة المالية العثمانية والسفارتين البريطانية والألمانية (خليل، ٣٠، ١٩٨٠). إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى في الشهر التالي حال دون ذلك، وبهذا فإن الشركة لم تحصل على الامتياز، ومع ذلك فقد استندت إليه في المطالبة بامتياز نفط جنوب كردستان بعد الحرب.

وكان السبب الرئيسي لنشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، هو مطامع الدول الكبرى الراغبة في إعادة توزيع العالم، وجميعهم ركزوا أنظارهم إلى ممتلكات الدولة العثمانية، وبالأخص مدن كردستان والمناطق الأخرى بوصفها جزءاً من الدولة العثمانية (أحمد، ٣٠٣، ١٩٧٧).

وأصبح الدور الحيوي للنفط أكثر وضوحاً في أي وقت مضى، سواء في استعمالاته المدنية أم في أهميته الحربية والاستراتيجية، وسدأ لهذه الاحتياجات المتزايدة ارتفع مجموع الانتاج العالمي بنسبة ٢٠٪ في سنوات الحرب (البراوي، ١٠٥، ١٩٥٠).

لهذه الأسباب أصبح عامل النفط دافعاً للدول الكبرى للاحتلال والسيطرة على منابع النفطية في الشرق الاوسط وبالأخص في جنوب كردستان، وأصبح دافعاً لبريطانيا في السيطرة التامة على المناطق النفطية الداخلة ضمن امتياز شركة النفط التركية وفيما بعد السيطرة على كافة أسهم الشركة (Eangdahl, 1992, 29)، فبعد نشوب الحرب وضعت الحكومة البريطانية يدها على حصص البنك الألماني، ووجدت شركة رويال دوتش/شيل أن الحكومة الهولندية لا تستطيع تقديم الحماية اللازمة، فنقلت مركز أعمالها من لاهاي إلى لندن، وحصل مديرها ديتريغ على الجنسية البريطانية سنة ١٩١٥ (فوستر، ٢٤٥، ١٩٨٩).

وكان لرويال دوتش/شيل ٢٢،٥٪ من أسهم شركة النفط التركية، ووقعت تحت سيطرة البريطانية وأصبحت بريطانيا تتحكم بـ ٩٥٪ من أسهم الشركة، أما ٥٪ الباقي فقد كانت عائدة إلى كولونيكيان (Chester, 1983, 219).

وفي تشرين الثاني ١٩١٤ أنزل البريطانيون جنودهم في الخليج اتجهوا نحو البصرة من أجل السيطرة عليها لتأمين سلامة حقول البترول والمصافي وخط الانابيب في عبادان، ولتأمين التقدم لاحقاً نحو بغداد، وفي ١٣ آذار ١٩١٧ احتلت القوات البريطانية بغداد وتوجهوا نحو كركوك حتى استطاعوا أخيراً في ٢٥ تشرين الأول ١٩١٨ من احتلالها، وبعد توقف الحرب في ٣ تشرين الأول ١٩١٨ استطاعت القوات البريطانية بأيام قليلة من احتلال ودخول مدينة الموصل (الحسني، ٦٥، ١٩٨٩).

وكما تمت الإشارة سابقاً بأن أحد أهداف الحرب هو إعادة توزيع العالم، ومن أجل ذلك بدأت المفاوضات السرية بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩١٥ وبعلم وموافقة روسيا لتقسيم الممتلكات العثمانية (أحمد، ٣٠٦، ١٩٦٧)، وفي سنة ١٩١٦ تم إبرام واحدة من أخطر المعاهدات الاستعمارية في تاريخ الدبلوماسية السرية والتي عرفت بمعاهدة (سايكس-بيكو) وبموجبها أصبحت ولاية بغداد والبصرة تحت النفوذ البريطاني (منطقة الاحمر) وولاية الموصل تحت النفوذ الفرنسي (منطقة الازرق) (Hurrewitz, 1956, Vol II, 18-22) بشرط استعداد فرنسا للاعتراف بجميع الامتيازات التي كانت لبريطانيا في ولاية الموصل قبل الحرب (القصد منها امتياز شركة TPC) (Shwadran, 1955, 199-200).

والغريب في الأمر أن ولاية الموصل كانت تضم أيضاً كركوك والمناطق المجاورة لها، لكن فصلت كركوك عن ولاية الموصل وأصبحت ضمن منطقة الاحمر البريطاني (اسكندر، ٦٨، ٢٠٠٧)، والسبب يعود إلى أن كركوك كانت تمتلك احتياطياً نفطياً هائلاً حسب التقارير الفنية في تلك الفترة.



وبعد انتهاء الحرب بدأت بريطانيا تتصل من اتفاقية سايكس-بيكو، التي قررت فيها أن تكون ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي، وبدأت بعد أيام من وقف إطلاق النار بموجب هدنة مودروس في احتلال مدينة الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ (بيل، ١٩٤٩، ١٥٣)، وكانت العراق بولاياتها الثلاثة من أهم غنائم الحرب بالنسبة لبريطانيا بسبب احتوائها على الثروة المعدنية الهائلة وخاصة الاحتياط الكبير للنفط الذي لم يستغل بعد، وجاءت هذه الأهمية على لسان وزير الخارجية البريطانية (ارثر بلفور-A.Balfour) عندما قال: " اقتربنا من أهم منابع النفطية في العالم" (Stivers, 1981, 517).

وهناك تقرير للقوات البريطانية في العراق يشير إلى: " أن بريطانيا لها هدف أساسي ضحت في سبيله الكثير من الأرواح خلال الحرب ١٩١٤-١٩١٨، ويقوم هذا المبدأ على أساس عدم فسح المجال لأية دولة معادية بتهديد المصالح والمواصلات الامبراطورية، هذا إلى إن لبريطانيا منافع اقتصادية واسعة جداً أهمها حقول النفط في كركوك" (الحسني، تاريخ العراق السياسي...، ١٩٨٩، ج١، ٧٦).

أما دبلوماسياً فقد استغل رئيس وزراء البريطاني لويد جورج-Lloyd George (١٩١٦-١٩٢٢) زيارة رئيس وزراء فرنسا كليمنصو-G.Clemenceau (١٩١٧-١٩١٩) إلى لندن في كانون الأول ١٩١٨، وتم التباحث حول ولاية الموصل وتنازلت فرنسا عن المنطقة إلى بريطانيا مقابل وعود بريطانية لحصول فرنسا على حصة من نفط الولاية ودعم دبلوماسي في أوروبا (Monroe, 1963, 101)، وكان ارجاع منابع النفط في جنوب كردستان بصورة كاملة من خطط واهتمامات السياسة البريطانية في تلك الفترة. وفي ٦ كانون الثاني ١٩١٩ طلبت الحكومة الفرنسية البدء بالمفاوضات حول قضية النفط بصورة رسمية، وكانت بريطانيا تخشى من أن تتجه فرنسا إلى ولايات المتحدة إذا رفضت طلبها وخوفاً من تشكيل جبهة واحدة ضد المصالح البريطانية، لذلك قرر مجلس وزراء البريطاني في ١٥ كانون الثاني الشروع بالمفاوضات فوراً (خليل، ١٩٨٠، ص ٣٢).

ولكن في ١٨ كانون الثاني جرى افتتاح أعمال المؤتمر السلام في باريس بين الدول الكبرى، وحظي نفط ولاية الموصل في سلسلة من المناقشات والصراعات والمشاتبات الكلامية بين الجانب الفرنسي والبريطاني، حيث وقف كلمينصو بكل قوة ضد اتفاق لندن، ووصف الطرف الثاني بنقض الاتفاق، حيث يذكر المصدر بأن اللقاءات والمناقشات في مؤتمر باريس بين الجانبين حول نفط ولاية الموصل وصلت إلى الصراع ومشادات كلامية لولا تدخل رئيس الولايات المتحدة وفضه للنزاع بين الطرفين (Yergin, 1992, 184)، حيث ذكر الجانب الفرنسي بأن كليمنصو تنازل عن ولاية الموصل لبريطانيا مقابل ثلاثة شروط، أحد هذه الشروط هو حصة فرنسا من نفط ولاية الموصل (Atarodi, 2003, 62).

وبعد هذه الاحداث دخل الطرفان في مفاوضات حصل فيها الجانب الفرنسي على اسناد كولينكيان وشركة رويال دتشل/شل، لأنهما كانا يخشيان أن تسيطر مجموعة دارسي على حصص البنك الالمانى بصورة تعرض مصالحها للخطر، وكانت شركة شل تسعى أيضاً لضمان الأسواق الفرنسية لمنتجاتها، والحصول على حصته من الشركة الفرنسية التي تأسس لاستغلال حصة فرنسا من نفط ولاية الموصل (خليل، ١٩٨٠، ص ٣٢)، وانتهت هذه المفاوضات في ٨ نيسان ١٩١٩ بتوقيع كل من هنري برنجيه عضو مجلس الشيوخ الفرنسي مع ولتر لونك-W.Long وزير المستعمرات والنفط البريطاني على اتفاقية التي سميت (لونك-برنجيه) (دولوناي وشارليه، ١٩٨٧، ٤٥).

وهذه الاتفاقية وضعت الخطوط العامة لسياسة بريطانية-فرنسية مشتركة تجاه ثروة النفط في الشرق الاوسط، حيث نصت الاتفاقية على أن تتعهد بريطانيا انتدابها على العراق، وأن تحصل من الحكومة العراقية القادمة لشركة النفط التركية أو الشركة التي ستحل محلها، الحقوق التي اكتسبتها الشركة، وأن تكون هذه الشركة تحت تصرف بريطانيا الدائمة، وأعطى الاتفاق نسبة ٧٠٪ من رأسمال الشركة لبريطانيا و ٢٠٪ لفرنسا، و ١٠٪ للحكومة العراقية المقبلة (كينت، ٦٨، ١٩٧٧-٧٣)، إلا أن مجموعة من الخلافات استجدت بين الدولتين حالت دون المصادقة على الاتفاقية، واستؤنفت المفاوضات بين الجانبين مرة أخرى، ففي تموز ١٩١٩ تم توقيع على مذكرة اتفاق جديدة بين وزير البريطاني المسؤول عن الشؤون النفط السير كرينوود (Green Wood) وهنري برنجيه، وبموجب الاتفاقية رفعت حصة فرنسا في شركة النفط التركية

إلى ٢٥٪ لقاء قبولها بمد خطين للأنايبب والسكك الحديدية لنقل النفط في بلاد الرافدين و الفارس إلى موانئ البحر المتوسط، كذلك ارتفع حصة الحكومة العراقية المقبلة إلى ٢٠٪ مع بقاء مقر الشركة في لندن وتحت إشراف بريطاني دائم (Atarodi,2003,70).

إن إنشاء خطوط نقل نفط بلاد الرافدين و فارس إلى الموانئ البحر المتوسط بموجب هذه الاتفاقية هو تحقيق للأهداف الاستراتيجية التي كانت بريطانيا خطت لها سابقاً، لأن هذا الخط ستصبح من الخطوط البديلة للمصالح النفطية البريطانية في المنطقة، فقد جاءت هذه المعلومات من قسم الاستخبارات البريطانية في ٢٦ شباط ١٩١٩ (R.O.I, Vol 1919-1921, 39).

ولم يكن عامل نفط جنوب كردستان فقط دوراً لإشعال الحرب العالمية الأولى، ومحاولات الدول المنتصرة من السيطرة على منابع الرئيسية للنفط في العالم، بل كان عامل نفط جنوب كردستان دوراً فعالاً في جميع المعاهدات واتفاقيات ما بعد الحرب ولاسيما اتفاقية سان-ريمو ومعاهدة سيفر ومن ثم مؤتمر لوزان، وأصبح العامل الحاسم في تقرير مصير جنوب كردستان وتشكيل الدولة العراقية الحديثة، من أجل منح امتياز نفطها إلى شركة النفط التركية ويقوم هو بالتالي بعمليات البحث والتنقيب عن النفط بطرق قانونية لأول مرة في ما بعد.

### ثانياً: أثر المصالح النفطية الدولية في شركة النفط التركية على وقائع ونتائج مؤتمر لوزان:

أصبحت اتفاقية كرنوود-برنجيه أساساً لعقد اتفاقية دولية بين بريطانيا وفرنسا وبمشاركة دول أخرى في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ والتي سميت باتفاقية سان-ريمو، فقد تمت صياغة اتفاقية نفط جديدة بين فليب برثلو (F.Berthelot) مدير الشؤون السياسية والتجارية في الوزارة الخارجية الفرنسية والسر جون كادمن (J.Cadman) المدير المسؤول لدائرة النفط البريطانية، وتمت المصادقة رسمياً على الاتفاقية من قبل رئيس وزراء الدولتين في اليوم التالي (R.O.I, Vol 1919-1921, 39).

ونصت الاتفاقية على توزيع المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية بين الانتدابيين البريطاني والفرنسي، كذلك نصت على تصديق بنود الاتفاقيات السابقة بين الدولتين حول نفط ولاية الموصل حيث تعهدت الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من ينوب عنها حصة ٢٥٪ من أسهم شركة (T.P.C.) والتي تستثمر الحقول النفطية في ولايتي الموصل وبغداد، على أن تبقى الشركة تحت الإشراف البريطاني وأن تسمح للمصالح الوطنية بالمساهمة بنسبة ٢٠٪ من رأسمال الشركة، وبمقابل ذلك وافقت الحكومة الفرنسية على إنشاء خطين للأنايبب النفط والسكك الحديد لنقل نفط ولاية الموصل وبلاد فارس عبر أراضي سوريا ولبنان إلى البحر المتوسط (العباس، ١٩٧٥، ج٦٦، ٢-٦٩).

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية كانت مكونة من ١٧ مادة ولم تتعلق فقط بنفط ولايتي الموصل وبغداد؛ بل احتوت على تقسيم المناطق النفطية في العالم بين بريطانيا وفرنسا، وأن المادة السابعة اقتصت بشؤون نفط ميزوبوتاميا، أما البقية فقد اقتصت بشؤون النفط في رومانيا، وآسيا الصغرى، وأراضي الامبراطورية الروسية، والمستعمرات الفرنسية والبريطانية الأخرى (يزيك، ١٩٣٤، ٢٢٨).

وتعتبر اتفاقية سان-ريمو ١٩٢٠ اتفاقية دولية، وأن ما جاء فيها ينفذ من قبل بريطانيا وفرنسا والحكومة العراقية المقترحة (لنشوفسكي، ١٩٦١، ١١)، وأن الشركة التي جاءت لاستثمار الحقول النفطية في ميزوبوتاميا هي شركة النفط التركية التي وعدت استثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد من قبل الصدر الاعظم العثماني في سنة ١٩١٤، لهذا يشير لونكريك بأن أسهم الشركة بموجب الاتفاقية سان-ريمو أصبحت بالشكل التالي (شركة الانكلو-سكسون ٢٢،٥٪ وشركة الانكلو-فارسية ٤٧،٥٪ والحكومة الفرنسية ٢٥٪ وكولنكيان نسبة ٥٪) (Longrigg, 1955, 44).

إن بريطانيا وفرنسا بموجب نتائج الاتفاقية لم تأخذ بالحسبان مصالح الاطراف الأخرى مثل المانيا والدولة العثمانية باعتبارهما الخاسر الأكبر في الحرب، واستبعدتا روسيا عن ساحة الصراع بسبب ثورة أكتوبر ١٩١٧، ولكن الغريب هو أن إيطاليا كانت من المنتصرين في الحرب وعقدت الاتفاقية على أراضيها



ولم تحصل على أي شيء، والأغرب من ذلك هو إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الغنائم بحجة أنها لم تدخل الحرب ضد العثمانيين (نوششي، ١٩٧١، ٧٣).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن أمريكا وإيطاليا كقوتين عظيمتين في تلك الفترة وكان لهما دور وأثر في انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، كانتا غافلتين عما يجري في الشرق الأوسط ولم تتحركا؟.

إن الحكومة الأمريكية كانت تتبع سياسة العزلة والابتعاد عن مشاكل الشرق الأوسط التي ظهرت على مسرح السياسة الدولية بعد الحرب (خليل، ١٩٨٠، ٣٤)، ولكن بسبب تزايد استهلاك النفط الأمريكي محلياً وخارجياً بدأت المطالبات الداخلية تدعو إلى مساهمة الأمريكيين في إنتاج النفط في العالم وبالأخص في ولاية الموصل (رتليدج، ٢٠٠٦، ٤٤)، خاصة بعد تقديرات الجيولوجيين والمختصين الأمريكيين عن نفط الولاية، والتي قدرت بأنها تحتوي على أكثر من أربعة ملايين برميل نفط (فوستر، ١٩٨٩، ٢٢٦). لذلك بدأت نشاطات الشركات السبع الأمريكية في مزاحمة المصالح البريطانية، وبرز نزاع طويل الأمد والذي اشتد وتطور بعد الحرب لتبدو المنافسة حادة، ومحمومة في الاستحواذ على منابع النفط في الشرق الأوسط لاسيما تلك التي وجدت في جنوب كردستان.

وقد كانت الشركات الأمريكية في ذلك الوقت تحاول الحصول على اجازات للتحري عن النفط في العراق، غير أن السلطات البريطانية حالت دون ذلك، ففي تشرين الأول ١٩١٩ اشتمت شركة ستاندرد إلى الوزارة الخارجية الأمريكية من أن السلطات البريطانية في العراق منعت ممثلها من العمل هناك، في الوقت الذي سمحت فيه لمستخدمي شركة شل أن يعملوا بحرية، فطلبت هذه الوزارة من سفيرها في لندن ابلاغ الحكومة البريطانية بأنها تتوقع أن يحصل خبراء الشركات الأمريكية، على امتيازات مشابهة لتلك التي تعطى للمواطنين البريطانيين في العراق (خليل، ١٩٨٠، ٣٥-٣٦). وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية بلسان لورد كرزن في تشرين الثاني ١٩١٩ بأن جميع أعمال المسح وحقوق التملك قد أوقفت خلال فترة الاحتلال، وأن أمر منح الامتيازات قد ترك للحكومة المحلية التي سيجري تشكيلها لاحقاً (فتح الله، ١٩٩٠، ١٢).

وكذلك رفض طلب رئيس شركة ستاندرد في ارسال فرق مسح جيولوجي إلى ولاية الموصل من قبل الحكومة البريطانية (دور احتكار النفط الدولي...، ١٩٦٠، ص ١٤-١٥)، وكذلك حاولت الشركات الأمريكية شراء أسهم البنك الألماني من شركة (T.P.C.) ولكن بسبب تعقيدات السياسية عدلت عن محاولاتها (المصدر نفسه، ١٥).

وفي مثل هذه الظروف وصلت أخبار اتفاقية سان-ريمو لأمريكا، فقد تمكن ممثل شركة ستاندرد-نيوجرسي في حصول على نسخة منها بصورة سرية وتم نشرها في الصحف، حيث انزعجت الشركة من الاتفاقية، وكان خوفها من أن هذه الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا أساساً هي اتفاقية بين شركتين، شركة نفط الأنكلو-فارسية وشركة رويال دوتش/شل من أجل إبعاد الشركات الأمريكية من الأسواق العالمية، لذلك اشتمت لدى وزارة الخارجية الأمريكية (Yergin, 1992, 195)، واعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية الاتفاقية سان-ريمو خرقاً لأسس سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) (٧).

وفي ١٢ ايار ١٩٢٠ قدمت الحكومة الأمريكية مذكرة عن طريق سفيرها في لندن إلى الحكومة البريطانية، تشير فيها على اعتماد سياسة الباب المفتوح، وتذكر بأن اتفاقية سان-ريمو لم تعط أي حقوق للمصالح النفطية الأمريكية، كذلك أكدت بأن شركة النفط التركية ليس لها أي حق قانوني في نفط ميزوبوتاميا، وارجعت هذا الحق القانوني إلى حين تشكيل حكومة وطنية في المنطقة حتى تعطي امتياز نفطها لمن تريد (العباس، ١٩٧٥، ج ٢، ٧٧)، ولم ترد الحكومة البريطانية على المذكرة الأمريكية، وفي ٢٨ تموز ١٩٢٠ قدمت مذكرة أخرى شديدة اللهجة، بينت فيها أن الاتفاقية مخالفة لمبدأ المساواة في المعاملة، لأنها تحوي شروطاً للتصرف في نفط ميزوبوتاميا وتمنح فرنسا معاملة مفضلة (المصدر نفسه، ٨١-٨٢).

لكن بسبب ضغوط الصحف الأمريكية ضد بريطانيا، دفعت وزارة الخارجية البريطانية للرد على المذكرتين الأمريكيتين وقدمتها إلى السفير الأمريكي في لندن في ٩ اب ١٩٢٠، وأجاب لورد كرزن عن كل

الادعاءات التي وجهت إلى بريطانيا في المذكرتين، وقال: "أن بريطانيا لا تسيطر إلا على ٤,٥٪ من مجموع الانتاج النفط العالمي، بينما تسيطر أمريكا على ٨٠٪ من الانتاج، وأن الموارد النفطية في ميزوبوتاميا ستحتفظ للحكومة المحلية المقبلة، وأن الحقوق المكتسبة لفرنسا في اتفاقية سان-ريمو كانت مقابل تخليها عن حقوق النفط في ولاية الموصل، وبالمقابل سماحها بمد أنابيب لنقل النفط داخل سوريا، وأن ذلك سيساعد الحكومة المقبلة في ميزوبوتاميا على نقل نفطها للأسواق العالمية" (R.O.I, Vol 1919-1921, 56-58).

ومن المحاولات الأخرى لبريطانيا لتطبيق خطتها الرامية إلى الانفراد بنفط ولاية الموصل والرد على الموقف الأمريكي بشأن وعد الصدر الأعظم العثماني في ١٩١٤ إلى شركة النفط التركية، وتثبيت بنود اتفاقية سان-ريمو في معاهدة دولية أخرى شاملة للأطراف الأخرى (حسين، ١٢، ١٩٧٧-١٥).

ولهذا الغرض عقدت معاهدة سيفر<sup>(vi)</sup> في ١٠ آب ١٩٢٠ لتثبيت مقررات الصلح في باريس على الدولة العثمانية، ولم تقتصر فقط على المسائل السياسية، بل حاولت بريطانيا بالتعاون مع فرنسا تثبيت مصالحهم النفطية وخاصة في ولاية الموصل في هذه المعاهدة، حيث تناول القسم الرابع من المعاهدة مواد ٣١٠-٣١٥ مسألة النفط، وأكد على أن أغلب الامتيازات التي منحت لرعايا الحلفاء من قبل الدولة العثمانية قبل تاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ في الأراضي العثمانية، فمن الناحية القانونية صحيحة ويجب أن تستمر فعاليتها، لا بل أكدت المادة ٣١١ بأن أغلب الشركات النفطية التي حصلت على حق الامتياز النفطي في الأراضي العثمانية أو التي سلخت منها قبل حرب العالمية الأولى هي قانونية وسارية المفعول (العلوجي واللامي، ١٩٧٣، ج ٢٣١-١، ٢٣٢).

وقد ردت وزارة الخارجية الأمريكية على جواب لورد كرز في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ بصورة اشد من قبل، وبينت أن من حقها الاشتراك في الحقوق والمنافع المستحصلة بموجب الانتداب بصفتها إحدى الدول التي شاركت في الحرب وساهمت في تحقيق النصر، وأشارت أيضاً أن إعطاء فرنسا نسبة ٢٥٪ من نفط ميزوبوتاميا يتعارض مع ادعاء الحكومة البريطانية حينما تقول بأن حصة الحكومة الوطنية المقبلة محفوظة، كذلك عارضت ادعاء بريطانيا بصحة امتياز شركة النفط التركية قبل الحرب، وبقاء الشركة تحت السيطرة البريطانية الدائمة (العباس، ١٩٧٥، ج ٢، ٨٩-٩٣).

وفي ٢٨ شباط ١٩٢١ ردت الوزارة الخارجية البريطانية على المذكرة الأمريكية، واستمرت المراسلات والمذكرات بين الحكومتين حتى وصل الامر في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ حيث أبلغت الحكومة الأمريكية الجانب البريطاني، بأنها لا يسعها الاعتراف بامتياز شركة النفط التركية، ودعتها إلى اجراء تحكيم بشأن شرعيتها (علاوي، ٥٦، ١٩٦٧).

غير أن الاوضاع الدولية لم تمكن بريطانيا من تطبيق خطتها الرامية إلى الانفراد بنفط جنوب كردستان، فقد كان عليها أن ترضي الحكومة الفرنسية والحكومة الأمريكية التي طالبت بسياسة الباب المفتوح، وعندما وضعت العراق تحت الانتداب البريطاني في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ كانت بريطانيا تأمل من وراء ذلك ضمان مصالحها الاقتصادية، وخصوصاً النفط (خليل، ٤٧، ١٩٨٠).

لكن التطورات التي طرأت فيما بعد، جعلت بريطانيا تفشل في إمكان ضمان هذه المصالح بواسطة الانتداب، لأن الثورة العراقية في حزيران ١٩٢٠ لم تكن المشكلة الوحيدة التي واجهتها بريطانيا (المروالدين، ١٢، ٢٠١٠)، بل ظهور الحركة الكمالية في تركيا وبدعم من فرنسا وأمريكا وروسيا فقد هدبت المصالح البريطانية في المنطقة وأجبرت الحكومة البريطانية من إعادة النظر بسياساتها (مجموعة الباحثين من السوفيت، ٥٨، ٢٠٠٧-٥٩)، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية ومعارضة الشيخ محمود الحفيد لسياسات بريطانيا في كل من السليمانية وكركوك (المنطقتان الاغنى نفطاً في جنوب كردستان) (حمدي، ١٠٧، ١٩٩١)، كذلك رفض الدائم لأمريكا لسياسات بريطانيا ما لم تتبع سياسة الباب المفتوح، وتضمن لها حصة في نفط ولاية الموصل (يزبك، ١٩٣٤، ٢٨٢).

إن المواقف الداخلية والخارجية دفعت بريطانيا إلى التفكير بالتخلي عن الانتداب، وتنظيم علاقاتها مع العراق بطريقة جديدة تضمن مصالحها بأقل كلفة، وذلك بإنشاء حكومة وطنية تستر وراءها لتحقيق اطماعها الاستعمارية (البرز، ١٣٢، ١٩٦٧)، وإرادة بريطانيا تنفيذ خططهم بأسرع وقت، هذا ما جاء في بعض

المصادر التاريخية، حيث ذكرت بأن سياسة شركة نفط الانكلو-فارسي ووزارة الخارجية البريطانية بحاجة ماسة إلى تأسيس المملكة العراقية في حدود الحالية المؤسسة (لازاريف، ١٩٩١، ٥٤). فاتفق وزير المستعمرات ونستون تشرشل (١٩٢١-١٩٢٢) مع الامير فيصل بن الحسين على تنصيبه ملكاً على العراق، وأن تعترف الحكومة البريطانية بالعراق دولة مستقلة، وتتعهد بإلغاء الانتداب وتعدد بدلاً منه معاهدة تحالف تضمن فيها حقوقها في تطوير اقتصاديات العراق واستثمارها (خليل، ١٩٨٠، ٤٧).

وقد اقتنع وزير المستعمرات بأن بريطانيا سوف لن تجد نهاية لمشاكلها في الشرق الأوسط طالما أن الأمريكيين لا يشتركون في نفط ولاية الموصل، فصدرت الأوامر إلى المندوب السامي لدى العراق السير برسي كوكس (١٩٢٠-١٩٢٣) منذ شهر آب ١٩٢١، لكي يطلب من الملك فيصل أن يعمل بموجب الانتداب وبطرق قانونية بحيث يضمن كل التعهدات بموجب ميثاق عصبة الأمم، وخاصة اتفاقية سان-ريمو و بنود ٣١٠-٣١٥ من معاهدة سيفر في القانون الأساسي (المصدر نفسه، ٤٨)، وطلب من كوكس أن يأخذ تعهداً خطياً من الملك فيصل بأن تكون المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ في شكلها النهائي بصورة تمكن بريطانيا من إنجاز تعهداتها الدولية، وتضمن المساواة التجارية لكل البلدان الأجنبية (الحسني، ١٩٥٣، ج١، ط٢٧٩، ٢).

كل هذه التطورات في السياسة البريطانية ترجع إلى قناعتها في عدم مشاركة الشركات النفط الامريكية في استثمار منابع النفط في ولايتي الموصل وبغداد، وأنها سوف تخلق مشاكل للحكومة البريطانية وخاصة في المحافل الدولية، بالمقابل كانت بريطانيا تريد أن تضمن حصة للحكومة العراقية من الاستثمارات النفطية في المنطقة من أجل ضمان دخل ومورد مالي للدولة الجديدة في العراق وأن لا تكون عبأ مالياً على الخزينة البريطانية (Yergin, 1992, 196).

وقد وردت الاخبار والمعلومات من المراكز السياسية البريطانية في طرح الحلول ورأوا بأن افضل طريقة لحل المشاكل النفطية في الشرق الاوسط والعراق هو التقرب من المصالح الأمريكية لأن فيها مصالح الاقتصادية لبريطانيا (Stivers, 1981, 524). وكان من بين الحلول الذي طرحت، هو اقتراح جون كادمن في الإدارة العاملة للبترو في بريطانيا الذي أكد بأن شركة النفط التركية تأخذ عدداً من الأماكن للاستثمار في البترول بدلاً من مكان واحد وتضعها تحت تصرف الشركات الأخرى على أساس سياسة الباب المفتوح (Longrigg, 1955, 46).

وهذا ما أكدته شركة شل وكولبنكيان حول مشاركة أمريكا، وكانوا ينظرون إلى مشاركة شركات النفط الأمريكية في استثمار البترول في ميزوبوتاميا النماء للمشاريع الاقتصادية بسبب خبراتهم في مجال الصناعة النفطية، بدلاً من اخراجهم ليكونوا ضد الامتياز (Yergin, 1992, 196). إن هذه الاقتراحات أثرت على الحكومة البريطانية واقنعها بأن الحل أمام الرفض الامريكي لادعاءات شركة النفط التركية هو إعادة تنظيم حصص الشركة بصورة تضمن مشاركة المصالح الامريكية فيها (د.ك.و، ١٩٢٧، و٤، ١٧).

وقد صدرت الاوامر إلى وزير المستعمرات لتحويل جون كادمن للدخول في مفاوضات أولية مع شركة ستاندر حول مساهمة مصالح الامريكية في شركة النفط التركية، على أن تقر حصص المساهمة في مؤتمر يعقد في لندن يحضره الهولنديون والفرنسيون لأن لهم حصص في الشركة (Denovo, 1963, 56). وقد رحبت الحكومة الامريكية بالخطوة البريطانية ولم يكن لها أي اعتراض على تطوير حقول نفط العراق عن طريق شركة النفط التركية بشرط أن تحصل على امتياز جديد أو اعتراف بالوعد العثماني من قبل الحكومة العراقية.

وفي تموز ١٩٢٢ بدأت المفاوضات في لندن بين ممثلين من شركة النفط التركية وممثلين للشركات السبع الامريكية في مجال النفط والراغبة في المشاركة في استثمار نفط العراق، وناقش المفاوضون سياسة الباب المفتوح، ومادة الحرمان الذاتي، واتفاقية العمل بين الجماعات المساهمة في الشركة وحصة المجموعة الامريكية (دور احتكار النفط الدولي في العراق...، ١٨، ١٩٦٠)، ومن أجل اشراك المصالح الامريكية وافق

المفاوضون على المقترح الفرنسي في تعديل اتفاقية سان-ريمو وإلغاء حصة الحكومة العراقية المقررة ٢٠٪ من الاسهم، والاستفاضة عنها بمبلغ مقطوع عن كل طن من الانتاج النفط الخام (Shwadran, 1955, 215). وفي اجتماع آخر عقد في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ بحضور ممثلين عن دائرة النفط وعن شركتي النفط التركية والأنكلو-فارسية، ووافقوا على أن الحكومة العراقية تمنح شركة النفط التركية امتيازاً جديداً بدلاً من الوعد العثماني في سنة ١٩١٤، وعدم اتخاذ أي خطوة لاستثمار النفط ما لم تقرر مستقبلاً مصير ولاية الموصل (خليل، ١٩٨٠، ص ٥٨).

أما عن المشاركة الأمريكية في حصة الشركة، فقط عرضت الشركة على المجموعة الأمريكية حصة ١٢٪ من الاسهم، غير أن الأمريكيين رفضوا النسبة، فزيد العرض من قبل الشركة إلى ٢٠٪ لكن المجموعة الأمريكية طلبت أن لا تقل حصتها عن حصص الاطراف المشاركة في شركة النفط التركية، وتوقفت المفاوضات عند هذه النقطة بدون حل (Shwadran, 1955, 216)، ورأى المساهمون في شركة النفط التركية وبالأخص البريطانيون بأن لا اتفاق نهائي مع المصالح الأمريكية إلا بعد حل مشكلة ولاية الموصل بين تركيا والحكومة العراقية، لكنهم ضمنوا المصالح الأمريكية إلى جانبهم في المستقبل.

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ عقد مؤتمر لوزان لبحث المشاكل العديدة مع الدولة التركية بعد أن رفض الكماليون بنود معاهدة سيفر وإبرامها (حسين، ٢٩٤، ١٩٧٧)، وعلى الرغم من أن مشكلة الموصل كانت من إحدى القضايا الهامة كان على المؤتمر أن ينظر بها، إلا أن مشكلة النفط في ولاية الموصل وامتياز شركة النفط التركية لاستثمار المنابع النفطية في الولاية من القضايا التي حاولت الدول العظمى المشاركة في حلها، لا بل أصبحت قضية تعيين الحدود التركية-العراقية ومسألة النفط اشتباكاً لا انفصام له وبدأت الخلافات تزيد بين الطرفين (العراقي والتركي)، وبالرغم من انكار هذه العلاقة ونفيها فإن مؤتمر لوزان أدبا اهتمامه بالنفط أكثر من اهتمامه بمصير تلك الولاية (فتح الله، ١٦، ١٩٩٠).

وهذا ما أشارت إليه المصادر من أن هناك تواجداً لبعض الخبراء والمختصين في مجال النفط في المؤتمر ومشاركتهم في جلسات المؤتمر، وأن آرائهم واستشارتهم كانت تؤخذ في مجال السياسة النفطية، كالعقيد هاملتون لويس (العضو الأمريكي السابق في مجلس الشيوخ) وهو خبير بالنفط وكانت له اتصالات وراء الستار في جنيف، وكلارك (رئيس مصلحة النفط في الحكومة البريطانية)، وتويد (ممثل جماعة نفطية بريطانية) والقائد بنيت (رئيس الاستخبارات السابق في استانبول) ولزلي أركهارت (مؤسس شركة الاستثمار الاقتصادي في تركيا) والجنرال تاوزند، والكونت دي فورسفييل (مؤسس شركة الشرق الأدنى الانكليزية الفرنسية) (العلوجي واللامى، ١٩٧٣، ج ١، ٢٨٩).

وكان الانكليز مدركين أن أطماعهم في نفط جنوب كردستان لن يتحقق إلا في حالتين إحداهما أن يقرر مؤتمر لوزان ضمها إلى العراق، والأخرى أن يحصلوا على الاعتراف بشرعية امتياز شركة النفط التركية في المنطقة، وحاولوا بسياساتهم المحنكة أن يجعلوا من مناقشات المؤتمر صراعاً بينهم وبين الترك وحدهم، وكان هدف الترك الحصول أيضاً على المنطقة وعلى نفطها، وهذا يتضح من أن الجانبين كانا يتنازعا على جنوب كردستان والتي حددت معاهدة سيفر في مادتها ٦٤ مستقبلة في خارطة طريق العمل التي تراجع الانكليز من تنفيذها فيما بعد.

وبدأت نقاشات في مؤتمر لوزان بين الجانب التركي (عصمت اينونو) والبريطاني (لورد كرزن) حول أحقية ولاية الموصل وتحجج كل طرف بالمصادر التاريخية والجغرافية، ولم يستطع أحد من الاطراف اقناع الآخر بحججه، حيث كان الوفد التركي متمسكاً في محادثاته بنص المادة الأولى من الميثاق القومي التركي وهي تصر على عدم التنازل عن أية جزء من أراضي الدولة العثمانية التي لم تحتلها قوات الحلفاء قبل هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، وهو لهذا كان يعتبر الموصل التي احتلتها الانكليز بعد إعلان الهدنة ببضعة أيام جزءاً لا يتجزأ من الأراضي التركية.

أما الوفد الانكليزي فقد صرح بأن تمسك حكومته بولاية الموصل وهو واجب حتمي تفرضه عليه مسؤولياته في الوصاية على مصلحة مستقبل المملكة العراقية، وأن التأكيد على شرعية امتياز شركة النفط التركية هو أيضاً ستكون لصالح مستقبل الدولة العراقية (العلوجي واللامى، ١٩٧٥، ج ٢، ١٦).



وجدير بالذكر أنه بدأ خلف الكواليس تقديم كل جانب امتيازات ومصالح إلى الاطراف الأخرى المشاركة من أجل تدعيم موقفه ومساندته، حيث حاول لورد كرزن اقناع الجانب الايطالي لتأييده في المؤتمر وإعطاء حصة له من نفط ولاية الموصل ( R.O.I, Vol 1923-1924, 414)، وإعطاء وعد مماثل لتركيا مقابل تخليها عن أحقيتها بالولاية (Ibid, 414)، وكان لا بد من ارضاء أمريكا أيضاً، فقد عرضت شركة النفط التركية في ١٢ كانون الأول ١٩٢٢ على المجموعة الأمريكية حصة ٢٤٪ بشرط أن تعترف الحكومة الأمريكية بشرعية الامتياز، وكذلك أن يدعموا الموقف البريطاني في لوزان، لكن الوزارة الخارجية الأمريكية أصرت على وجوب المصادقة على الامتياز من قبل الحكومة العراقية قبل البدء بعملية التطوير ( Shwadran,1955, 216).

ومن جانب آخر باشرت الحكومة البريطانية في تنفيذ نقاط الاتفاق بين شركة النفط التركية وممثلين من الشركات الأمريكية من أجل افساح المجال لإشراك الأمريكيين والايطاليين والترك في الشركة، فقد عملت على اقناع الحكومة العراقية على التخلي عن حصتها في شركة النفط التركية البالغة ٢٠٪ بموجب اتفاقية سان-ريمو، وكانت حجة الحكومة البريطانية هي أن مشاركة الحكومة العراقية تتطلب مبلغاً من المال قد يصل إلى مليوني جنيه استرليني، وأن الحكومة العراقية ليست قادرة على توفير مثل هذا المبلغ، واقناع الحكومة العراقية بأن سيادته على ولاية الموصل أفضل من مشاركته في أسهم الشركة ( خليل، ١٩٨٠، ٦٠).

وأخذ الوفد البريطاني في المؤتمر بأراء مجلس إدارة شركة النفط التركية ومديرها العام أج.أي. نيكولز (H.E.Nicholls) وأخذ أيضاً بمطالبات الحكومة الايطالية والترك في المشاركة في أسهم الشركة للغرض، حيث جرت مراسلات بخصوص ذلك فقد اعترض مجلس إدارة الشركة عن طريق رسالة خاصة موقعة من المدير العام إلى الوفد البريطاني في المؤتمر، حيث تشير بأن الشركة ترفض مشاركة الحكومة التركية في أسهم الشركة معللاً السبب إلى أن الترك وقفوا ضد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى (BP Archives,1922, D.1).

أما بخصوص مطالبات الحكومة الايطالية في المشاركة في أسهم الشركة، أيضاً فقد قدم مجلس إدارة الشركة اعتراضهم على مشاركة المصالح الايطالية في الشركة عن طريق الرسالة المؤرخة في ١٢ كانون الأول ١٩٢٢ والموقعة من قبل نيكولز مدير عام الشركة، بدون ذكر للأسباب (BP Archives,1922, D.7). ويبدو أن المصالح البريطانية النفطية في الشركة كانت مصرة على الاحتفاظ بأسهمها دون التقريط بها إلى المصالح الايطالية.

واقترح اعضاء مجلس إدارة الشركة على الوفد البريطاني في المؤتمر التمسك بمشراكة فرنسا في أسهم الشركة وإعطاء ضمانات للوفد الفرنسي بأن حقوقهم محفوظة في الشركة، من أجل تأييد الجانب الفرنسي في المؤتمر لمسار طموحات البريطانية ولضمان موافقة الحكومة الفرنسية في المستقبل من سماح للشركة في امداد خطوط الانابيب لنقل النفط عبر الأراضي التي تحت الانتداب الفرنسي إلى موانئ البحر الابيض المتوسط (BP Archives,1922, D.10).

أما بخصوص مشاركة المصالح الأمريكية فقد أيد مجلس إدارة الشركة في اعطاء المصالح الأمريكية النسبة المرضية في أسهم الشركة بشرط تأييد الوفد الأمريكي المراقب في المؤتمر للتوجهات البريطانية في المؤتمر وإيقاف ضغوطات الشركات السبع الأمريكية على شركة النفط التركية والاعتراف بأحقيتها بامتياز سنة ١٩١٤ (BP Archives,1922, D.11-12).

وفي الجانب الآخر حاول الوفد التركي كسب تأييد المشاركين في المؤتمر حول أحقيته في الولاية، وبدأ في تقديم تنازلات واعطاء الامتيازات من نفط الولاية، ومن هذه المحاولات قيام الوفد التركي بإرسال ثلاثة أعضاء إلى لندن في أثناء المفاوضات لأجراء مباحثات مع الشركات النفطية حول امتياز نفط ولاية الموصل (فوستر، ١٩٨٩، ص ٢٧٦)، وكانت وجهة نظر الجانب التركي (عصمت اينونو) واضحاً عندما أشار بأن الحكومة التركية في موضوع النفط لا يحرم أحداً من نفط ولاية الموصل بعد عودتها إلى تركيا (خليل، ١٩٨٠، ٦٢).



أرادت تركيا كسب الأميركيان إلى جانبهم فوعدتهم بحصة أكبر من أية حصة تحصل عليها دولة أخرى من نفط ولاية الموصل مقابل الدعم الأمريكي، ومن هذه الخطوات عندما صادق المجلس الوطني التركي في ١٠ نيسان ١٩٢٣ على امتياز جيستر الذي احتوى على بناء مشروع سكك الحديد مع حق الاستثمار في منابع النفط في ولاية الموصل (متشاشفلي، ٢٥٦، ١٩٧٨).

إلا أن الوزارة الخارجية الأمريكية أكدت على سياسة الباب المفتوح من أجل مصلحة الصناعة النفطية الأمريكية، حيث كانت هناك ثلاث جهات تحاول الحصول على الامتيازات في تلك الولاية في الدولة العثمانية، المجموعة الأولى متكونة من الشركات السبع الأمريكية حيث كانوا مستثمرين في مفاوضاتهم مع شركة النفط التركية، أما المجموعة الثانية فقد كانوا نقابة ادميرال جيستر التي تواجدت في انقرة من أجل إحياء مشروع سكة حديد جيستر (Yergin, 1992, 191)، والمجموعة الثالثة تمثلت بـ ٢٢ وريث لسلطان عبد الحميد الثاني، حيث بعض المصالح الأمريكية تساندهم وتحرضهم من أجل إعادة الاملاك السنوية للسلطان من ضمنها ولاية الموصل التي صادرها الاتحاديون في سنة ١٩٠٨ (Shwadran, 1955, 220).

وفي نفس الوقت كانت الاتصالات مستمرة بين شركة النفط التركية والمجموعة الأمريكية في لندن ونيويورك، وبالاقتراح من الأمريكيين عقد مؤتمر في نيويورك في ٢٥ آذار إلى ١٤ نيسان ١٩٢٣، وفي يوم ١٢ نيسان توصل الطرفان إلى صيغة جديدة لسياسة الباب المفتوح، نصت على أن تختار الشركة ٢٤ قطعة من الأراضي النفطية، ومساحة كل منها ثمانية أميال متر مربعة، وخلال سنتين من عقد الاتفاق مع الحكومة العراقية، وعرض القطع الباقية من منطقة الامتياز (القطع الخارجية) بالمزاد العلني من قبل الشركة، وفي فترات محدودة لكافة الراغبين باستثناء الشركة نفسها (العباس، ١٩٧٥، ج ٧٣، ٢-٧٦).

وإلا أن الأطراف لم تتوصل إلى قرار نهائي بشأن المسائل الأخرى وخاصة عندما طلب الجانب الأمريكي وضع اتفاقية العمل، لأنها كانت معارضة لمصالح كولونيكيان كذلك عارضة لنظام القطع وطالبت بحصتها، بالإضافة إلى فقرة الحرمان الذاتي التي أخرجت الاتفاق بين المصالح الأمريكية وشركة النفط التركية (دور احتكار النفط الدولي...، ١٩٦٠، ٢٧-٢٨).

وهذا التقارب بين المصالح البريطانية والأمريكية في شركة النفط التركية، قد أبطلت كل المحاولات التركية في ضم الأمريكيين إلى جانبهم، مما أدى إلى أن يقدم لورد كرزن في مؤتمر لوزان طلب ارجاع مشكلة تعيين حدود ولاية الموصل إلى لجنة تحكيم دولية، وعلى الرغم من رفض الجانب التركي للطلب، إلا أن البريطانيين استطاعوا ترحيل القضية إلى التحكيم الدولي (Shwadran, 1955, 226).

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ أنهى مؤتمر لوزان بعض المشاكل وأبقى على البعض من دون حلول، ومن أبرزها هو القضاء على معاهدة سيفر وهذا ما كان الوفد التركي يؤكد عليه خلال جلسات المؤتمر منذ الافتتاحية حتى تموز ١٩٢٣، كما عمد إلى تنظيم العلاقات بين الدول الكبرى من جهة وتركيا بقيادة مصطفى كمال من جهة أخرى وفي سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بعد.

وقد جاءت مسألة نفط جنوب كردستان في نتائج مؤتمر لوزان على شكل مادتين، حيث أشارت المادة الأولى من الفصل الأول: (( تظل سارية المفعول الاتفاقات والامتيازات السابقة، والاتفاقات اللاحقة، والاتفاقات المتعلقة بها التي تم التوصل إليها بالطرق الشرعية قبل ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ بين الحكومة العثمانية أو أية سلطة إقليمية من جهة، وبين رعايا (بما في ذلك شركة النفط التركية) الدول المتعاقبة من غير دولة تركيا)) (Hurrewitz, 1956, Vol II, 120).

وهنا يقصد بشرعية الوعد التي حصلت عليها شركة النفط التركية من الصدر الاعظم لاستغلال منابع النفطية في ولايتي الموصل وبغداد في ٢٨ حزيران ١٩١٤، والتي تم التأكيد عليها في اتفاقية سان ريمو ومعاهدة سيفر في سنة ١٩٢٠.

أما النقطة الثانية فقد جاءت في المادة التاسعة من الفصل الثاني من نتائج مؤتمر لوزان فقد أشارت إلى: (( أن الأراضي المسلوخة عن تركيا وفق معاهدة الصلح الموقعة اليوم (قصد لوزان)، تحل الدولة العاقبة (المقصود الدولة العراقية) محل الدولة التركية في سائر الحقوق والواجبات تجاه رعايا الدولة المتعاقبة، وتجاه الشركات التي يكون رأس مال رعايا هذه الدول فيها راجحاً وتجاه الحاصلين على عقود امتياز سابقة لتاريخ

٢٤ تشرين الأول ١٩١٤ من قبل الحكومة التركية أو من قبل أية سلطة اقليمية...) (Hurrewitz, 1956, Vol II, 121).

وفي هذا المادة أيضا تأكيد على شرعية ادعاءات شركة النفط التركية بالإضافة إلى الإشارة إلى أن الدولة التركية ليست لها أية صلاحية في منح امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد، وتكون من صلاحية الدولة التي سوف تتم إضافة هذا الجزء من الاراضي إليها، وهنا القصد من ولاية الموصل التي حول المؤتمر مصيرها إلى عصابة الامم، ولهذا الغرض بدأت المصالح النفطية للدول الكبرى في شركة النفط التركية في الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية من أجل منح امتياز النفط للشركة.

وفي ١٢ نيسان ١٩٢٣ اتفق الأطراف الأربعة المشاركة في شركة النفط التركية، بما فيهم المجموعة الامريكية، على أن تبدأ الشركة بمفاوضة الحكومة العراقية بأسرع وقت لمنح الامتياز (دور احتكار النفط الدولي...، ١٩٦٠، ١٩٦٠).

وبالمقابل جهزت شركة النفط التركية مسودة الاتفاقية المتضمنة من (٤٠ بنداً) وقد عرفت بمسودة اتفاقية ١٥ مايس ١٩٢٣، ومن أهم ما جاء فيها هو أن الشركة تشكلت من أجل الحصول على امتياز النفط في العراق لمدة ٩٩ عاماً، وقد جهزت لهذا الغرض البحوث والخرائط الملونة لمنابع النفط في المنطقة من قبل الشركة (العلوجي واللامي، ١٩٧٥، ج٨٧، ٢).

وفي وقتها قررت الحكومة العراقية تأليف لجنة تشمل عدداً من الوزراء العراقيين والمستشارين لدراسة مسودة الامتياز (العباس، ١٩٧٥، ج١٧٨، ٢)، وفي لندن عقدت جلستين من المفاوضات في ٧ و ١٠ أيلول ١٩٢٣ بين ممثل العراق ساسون حسقيل وزير المالية العراقية ومندوب شركة النفط التركية هوبن كلينك، من أجل التوصل إلى مشروع اتفاق ومناقشة مقترحات الحكومة العراقية، ولكن لم يتوصلوا إلى حل (الموسوي، ١٩٧٣، ٧٧).

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٣ وصل مندوب شركة كلينك إلى بغداد وقدم مشروعاً آخر متكوناً من ٣٨ مادة وفيها تغييرات وتعديلات لمواد أخرى مقارنة بالمسودة السابقة وعلى ضوء مقترحات التفاوض في لندن (vii). وقد حقق مؤتمر لوزان أيضاً سحب المصالح الامريكية في اتفاقية رسمية مع المصالح البريطانية من أجل حل المشاكل في شركة النفط التركية، ففي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٤ تم الاتفاق على تقسيم الحصص بنسبة ٢٣,٧٥٪ لكل من الاطراف الأربعة ونسبة ٥٪ المتبقية منحت إلى كولبيكيان، واتفقت الاطراف على اعتبار هذا الاتفاق ملغى إذا لم تمنح الحكومة العراقية الامتياز للشركة في مدة أقصاها ٣١ كانون الأول ١٩٢٥ (خليل، ١٩٨٠، ٦٥).

وبعد التوقيع على الاتفاقية من قبل الدول الكبرى وتركيا في مؤتمر لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣، ووضع خارطة طريق لمشكلة ولاية الموصل حسب مادة ٣، في عقد اتفاقية السلام بين الطرفين العراقي والتركي في فترة تسعة أشهر (viii).

## الخاتمة:

في ضوء المعلومات المدونة في متن البحث والاهداف التي سعت إلى تحقيقها هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. الهدف من تأسيس شركة النفط التركية هو لاستغلال المنابع النفطية في جنوب كردستان، كما جاء في نص اتفاقية تأسيس الشركة والمساهمين فيها.
٢. إن اصرار المصالح النفطية البريطانية والالمانية المساهمة في شركة النفط التركية للحصول على حق وامتياز المنابع النفطية في جنوب كردستان قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، كانت نابعة من مصادر المعلومات المتوفرة بأن أغلب المنابع النفطية متوفرة في أرض جنوب كردستان.
٣. الاوضاع بعد الحرب حتى قبيل انعقاد مؤتمر لوزان، كانت مليئة بالأحداث والتغييرات في سياسة الدول الكبرى وعلى المستوى الدولي والاقليمي، وبالأخص على مصير الشعب الكردي، لذلك كان تقسيم

- كرديستان بصورة عامة يعود إلى المصالح الاقتصادية وتوازن القوى في المنطقة ولا سيما المصالح النفطية للمساهمين في شركة النفط التركية.
٤. إن أهمية نفط جنوب كردستان كان له الأثر الواضح على معاهدة سيفر، وعلى الرغم من أن المعاهدة كانت أول اعتراف دولي وقانوني بمنح حقوق الشعب الكردي في بناء دولتهم كما أشارت المواد (٦٢، ٦٣ و ٦٤)، إلا أن هذه المواد لم تكن فعالة بقدر المواد الأخرى في المعاهدة ولا سيما مواد (٣١٥-٣١٠) والخاصة بالمصالح النفطية للدول الكبرى في شركة النفط التركية على أرض جنوب كردستان.
٥. على الرغم من أن الوفد الأمريكي في مؤتمر لوزان كان حاضرا بصفة مراقب، إلا أنه كان متواجدا وفاعلا خلف الستار؛ إذ كان يحاول الضغط على شركة النفط التركية لمشاركة الشركات السبع الأمريكية في أسهم الشركة من خلال سياسة الباب المفتوح.
٦. وفي أثناء انعقاد مؤتمر لوزان كان لنفط جنوب كردستان الأثر الكبير على وقائع اجتماعات المؤتمر، حيث بدأ الوفد التركي في تقديم عروض المشاركة وحق العمل للمصالح النفطية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من أجل كسبهم إلى جانبهم في المؤتمر، على غرار ما قام به الوفد البريطاني أيضا في الدخول في مفاوضات لمشاركة الشركات العالمية لصالح إيطاليا وأمريكا في أسهم شركة النفط التركية، وكل هذه العروض كانت على حساب مصير جنوب كردستان والمناجم النفطية فيه.
٧. شارك إلى جانب الوفود السياسية والدبلوماسية والقانونية لدول الكبرى في المؤتمر شخصيات معروفة في مجال النفط لشركات عالمية في المؤتمر، لغرض تقديم المشورة للوفود الرئيسية في المؤتمر، لا بل كان لأعضاء مجلس إدارة شركة النفط التركية الدور والحضور البارز في المؤتمر من خلال تقديم المقترحات للوفد البريطاني ولا سيما مطالب الإيطاليين والأمريكان في المشاركة في أسهم الشركة.
٨. خلال أيام المؤتمر استطاعت شركة النفط التركية ولأول مرة سحب مجموعة شركات السبع الأمريكية لعقد اجتماع لغرض منحهم الأسهم من الشركة، وكان هذا الحدث اعترافا مبدئيا من قبل المصالح الأمريكية بحق امتياز شركة النفط التركية في مناجم جنوب كردستان، وضمان وقف الوفد الأمريكي إلى جانب طرقات الوفد البريطاني في المؤتمر.
٩. من نتائج مؤتمر لوزان هو التأكيد بحق وامتياز شركة النفط التركية في مناجم النفطية في جنوب كردستان التي حصلت عليها في سنة ١٩١٤ من قبل الدولة العثمانية، وهذا الحق جاء بموجب المادة (١) من الفصل الأول والمادة (٩) من الفصل الثاني، وبهذا حافظت نتائج المؤتمر على المصالح النفطية للدول الكبرى في جنوب كردستان.
١٠. لم ينجح المؤتمر من إيجاد حل عادل لمصير الشعب الكردي وكردستان بعد أن ألغى بنود معاهدة سيفر، بل أحال المؤتمر مصير الأرض والشعب إلى المحافل الدولية وتدخل ضمن دائرة الصراع الإقليمي والدولي بين كل من الدولتين العراق وتركيا والجانب البريطاني من أجل السيطرة والاستحواذ عليها لاحقا ضمن مسألة الموصل.

### الهوامش:

(١) جاءت تسمية مشروع جستير نسبة إلى الأدميرال كولبي جيستر (C.M.Checster) الذي أرسل إلى اسطنبول سنة ١٩٠٠ من أجل الحصول على التعويضات لإضرار التي لحقت بالرعايا الأمريكيين أثناء أحداث الأرمن في الدولة العثمانية، وأيضا من أجل الحصول على امتيازات في مشاريع السكك الحديدية بضمنها استخراج النفط في أنحاء الدولة العثمانية، وفي سنة ١٩٠٦، عاد ومعه خطة لإنشاء سكة حديد

في الدولة العثمانية، في سنة ١٩٠٨ ناقش البرلمان العثماني مشروع مد سكة حديد داخل الدولة العثمانية ليصل الى ولاية الموصل ويمر بمدينة كركوك وكان من المفترض ان يقوم بها شركة امريكية وايت (J.G. Whit co)، ففي أواخر صيف ١٩٠٩ قدم جيستر طلباً للحصول على امتياز بناء شبكة من طرق السكك الحديدية تمتد من سيواس في وسط الاناضول إلى ولاية الموصل عبر خربوط وديار بكر والموصل وكركوك ثم الى السليمانية. تضمن مشروع جيستر بنداً بخصوص حق التنقيب عن المعادن لمسافة ٢٠ كم على كل جانب على امتداد خطوط السكك الحديدية، لكن بسبب صراع وتنافس المصالح الالمانية والبريطانية في الدولة العثمانية و رفض البرلمان (مجلس المبعوثان) بأغلبية الأصوات هذا المشروع في ١ حزيران ١٩١١، كرر جيستر محاولاته من أجل حصول على امتياز المشروع بين أعوام ١٩١٢-١٩١٤ لكن بدون جدوى، للمزيد ينظر: (Chester, 1983 , 216-21).

(ii) كولبنكيان (C.S.Gulbenkian): من مواليد ٢٣ آذار ١٨٦٩ من منطقة سكوداري القريبة من اسطنبول، ينتمي إلى أسرة عثمانية أرمنية تعمل في مجال البنوك والمتاجرة بنفط الروس، درس الهندسة في بريطانيا، ثم أرسل إلى مدينة باكو النفطية في روسيا ليكسب خبرة واقامة العلاقات التجارية وقد نشر أثناء وجوده هناك مقالات حول نفط باكو في مجلة العالمية ((Revue des Deux Mondes، بعنوان (شبه جزيرة ابيشرون والنفط الروسي)، واصبح من أوائل المدركين لامكانية استغلال النفط في الدولة العثمانية، وقد عمل مستشاراً مالياً للحكومة العثمانية، وبعدها خصص حياته لمدة ٦٠ عاماً من أجل استغلال نفط العراق، وعرف بالسيد خمسة بالمائة (Mr.five per cent) نسبة الى حصته في الشركات العاملة في النفط العراقي، وكذلك لقب بتاليران النفط مقارنةً بحنكة ودبلوماسية وزير الخارجية الفرنسية شارل موريس تاليران (١٧٥٤-١٨٣٨)، وقد أمضى كولبنكيان حياته ما بين الشرق والغرب، بدءاً من لندن (١٨٩٧-١٩١٤) حيث أنشأ مكتبه بعدما حصل على الجنسية البريطانية، ومن ثم فرنسا حيث عاش ما بين اعوام (١٩١٥-١٩٤٠)، بعدها قضى الفترة الأخيرة من حياته في لشبونة منذ سنة ١٩٤٠ حتى وفاته في ٢٠ تموز ١٩٥٥، للتفاصيل عن حياة كولبنكيان، ينظر: (حربي، ١٤، ١٩٥٥)؛ (مؤسسة كالوست غولبنكيان قسم الجماعات الارمنية، ١٩٩٩، ٧-٦١).

(iii) إن المؤسسة المالية (Deutsche Bank): التي اعتبرت في حينها، الاكثر نماءً ونفوذاً على المستوى العالمي، حيث استغلت الصداقة بين القيصر الالمانى والسلطان العثماني، لكي تتابع انجاز خط سكة حديد يمتد بين القسطنطينية حتى الخليج، ففي أوائل سنة ١٨٩٠ حصلت الشركة أساساً من الجانب المصرف الالمانى على عقود امتياز لسكة حديد من حيدر باشا إلى انقرة، ومن اسطنبول إلى ازمير بموجب كتاب من صدر الأعظم ، وبعد أن نظمت هذه المؤسسة في آذار ١٨٩٠ كشركة عاملة تحت اسم (شركة سكة حديد الاناضول-Anatolian Railway Co.) ، بدأت مفاوضات مطولة مع الحكومة العثمانية حتى

حصل على ترخيص آخر في ١٨٩٩/١٢/٢٤ في بناء ميناء حيدر باشا، وفي ١٥ اذار ١٩٠٣ وقعت شركة سكة حديد الاناضول اتفاقاً مع الحكومة العثمانية حصلت بموجبه تلك الشركة على امتياز بناء وتشغيل خط سكة حديد قونية-بغداد-البصرة بمسافة ١٠٠٠ ميل، مع حق استغلال كافة المناجم التي يتم اكتشافها ضمن منطقة عرضها ٢٠ كم على جانبي السكة، وتكونت شركة فرعية خاصة لهذا الغرض في نفس السنة تحت اسم (شركة الامبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد). للمزيد من التفاصيل ينظر: (Dietrich Eichholtz, 2007, 5)

(iv) وليم نوكسي دارسي (١٨٤٩-١٩١٧)، بريطاني من أصل كندي ولد في مقاطعة نيوتشاير، كان يعمل في مجال المعادن في استراليا، وأول من عمل في بحث والتنقيب عن النفط في جبال الارارات في كردستان الشمالية ضمن الاراضي العثمانية، ولكن لم ينجح في هذا المجال، وجمع أموالاً كثيرة من مناجم الذهب، حتى باع أغلب ثروته من أجل استثمارها في نفط ايران، وبدأ بالاستثمار في حقول جيا سورخ سنة ١٩٠١ واكتشف النفط فيها سنة ١٩٠٣، ولكن اكتشاف النفط بصورة تجارية كان في سنة ١٩٠٨ في مسجد سليمان الذي أصبح نقطة بداية للمصالح النفطية البريطانية في الشرق الاوسط، للتفاصيل ينظر، (التكريتي، ٨، ١٩٥١).

(v) سياسة الباب المفتوح: تنص على: معاملة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب، وأن لا تكون الامتيازات الاقتصادية الممنوحة في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة، كذلك عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أية مادة. ينظر: (دور احتكار النفط الدولي في العراق...، ١٩٦٠، ١٣).

(vi) معاهدة سيفر: معاهدة دولية فرض على الدولة العثمانية باعترابه خاسر الحرب، وقد شاركت فيها إلى جانب بريطانيا وفرنسا كل من (إيطاليا، اليابان، بلجيكا، اليونان، رومانيا، البرتغال، جيكسولفاكيا، الحجاز وارمينيا) بالمقابل الدولة العثمانية، وعلى الرغم المشاكل العديد التي نوقشت في هذه المعاهدة، فقد اعتبرت مصادر التاريخ الكرد الحديث بأنها اول معاهدة دولية ذات طابع قانوني في الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في تكوين كيان سياسي على أراضي شمال كردستان ومن ثم الحاق باقي كردستان لها، وقد دونت هذه الحقوق في مواد (٦٢، ٦٣، ٦٤)، للتفاصيل ينظر: (لازاريف وآخرون، ٢٠٠٦، ١٩٥-١٩٦)؛ (قاسم، ٢٠٠٨، ٦٢)؛ (عيسى، ١٢٠، ٢٠٠٥).

(vii) استمرت النقاشات والمفاوضات حول الوصول إلى اتفاقية بين الجانبين على طول سنة ١٩٢٤ ولم يستطع أي طرف التوصل إلى حل نهائي، وكان هذا المد والجزر في المفاوضات قد أكد في كتاب الوزارة العدلية في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٤ المرسل إلى الوزارة المالية، وتبين بأن هناك العديد من المواد في مسودة الاتفاقية محل الخلاف بين الطرفين ولم يتفق عليها، ومن أبرز المواد



(٣٢، ٣١، ٢١، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٦، ٣، ٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧)، وتوقفت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية، وغادر ممثل الشركة كليك العراق في ١٥ اب ١٩٢٤ بعد أن اتفق مع المندوب السامي هنري دوبس، للتفاصيل ينظر: (د.ك.و، ١٩٢٤، و ١٠، ١٥-١٩) ; تجددت المفاوضات بين الطرفين حتى توصل الجانبان الى اتفاقية منح امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد لشركة النفط التركية ولمدة ٧٥ عاماً في ١٤ اذار ١٩٢٥، قبل أن تصدر اللجنة المشكلة من عصبة الامم قرارها لحسم مصير الولاية، للتفاصيل ينظر: (BP Archives, 1922-1926, D23-48)

(viii) ولهذا الغرض بدأت أعمال مؤتمر القسطنطينية في ١٩ أيار ١٩٢٤، واستمرت اللقاءات حتى ٥ حزيران ١٩٢٤ دون الوصول إلى حل بعد تعند الطرفين بالحجج التاريخية والجغرافية والاثنية والعسكرية، ونتيجة لذلك أحييت مشكلة ولاية الموصل إلى عصبة الامم بعد أن قدم طلب من قبل الجانب البريطاني في ١٦ آب ١٩٢٤، وفي الجلسة الثالثة في جنيف في ٣ ايلول ١٩٢٤ أوصت عصبة الامم أن تحال مشكلة الموصل إلى لجنة دولية، وتشكلت لجنة لهذا الغرض وسافرت إلى لندن في أواخر تشرين الثاني ثم توجهت إلى أنقرة في ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ من أجل تعيين أعضاء من الجانبين ليرافقوا اللجنة في مهمتها، ثم وصلت اللجنة إلى بغداد في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وقامت في دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية بين ولايتي الموصل وبغداد، واستقبلت اللجنة من قبل المندوب السامي هنري دوبس ورئيس وزراء العراق ياسين الهاشمي في نفس الشهر، وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥، وصلت اللجنة إلى مدينة الموصل، وبدأت في جمع المعلومات وزيارات ميدانية، وفي ١١ شباط ١٩٢٥ وقد تكونت اللجنة من أربع لجان فرعية لتتجول في مناطق ولاية الموصل وأخذ البيانات، في ٢٥ شباط اجتمعت اللجنة في كركوك وبعد يومين سافرت اللجنة إلى مدينة السليمانية، وبدأت اللجنة في استفتاء أهالي المنطقة بسؤال بسيط وساذج (هل تريد أن تكون ولاية الموصل جزءاً من العراق أم من تركيا)، على أية حال أكملت اللجنة مهامها ولم تقدم تقريراً وبقيت إلى شهر نيسان ينتظرون نتيجة مفاوضات الشركة مع الحكومة العراقية، وحينما تم التوصل إلى الاتفاقية في ١٤ آذار ١٩٢٥ لمنح الامتياز عندها سافر أعضاء اللجنة إلى جنيف لإصدار قرارهم لحسم القضية والحاها بالدولة العراقية، للتفاصيل ينظر: (ادموندز، ٣٤٨، ١٩٧١، ٣٧٤-٣٧٤) ; (حسين، ٤٠، ١٩٧٧-١٩٧٧) ; (٦٥) (تقرير لجنة عصبة الامم الخاصة بحل النزاع التركي-البريطاني...، ٢٠٠٩، ٢١-٢٧).

**قائمة المصادر والمراجع****أولاً: الوثائق البريطانية:****- وثائق أرشيف (BP Archive):**

1. BP Archive, Railway concession in Anatolia sought by A T Chester 1910, No.( 70653), The Anglo-Persian Oil Co Ltd, Data(12/02/1910-31/12/1910),[Warwick-UK].

2. Turkish Petroleum co- Italian participation, No.( 68822), The Anglo- BP Archive, Persian Oil Co Ltd, Data(27/04/1922-12/12/1922),[Warwick-UK].

3. BP Archive, Turkish Petroleum company:Agreement with C S Gulbenkian, No.( 63862), The Anglo-Persian Oil Co Ltd, Data(16/12/1922-06/07/1926),[Warwick-UK]

4. BP Archives,Turkish Petroleum Concessions – Arrangements for Fusion of the Interests in Turkish Petroleum Concessions of the D'Arcy Group and of the ), 65592 Turkish Petroleum Co, 19 March 1914,No.( Data(01/01/1940),[Warwick-UK].

**- وثائق سجلات العراقية:**

5. Iraq 1914-1966(R.O.I.),2001, (Vol 1:1914-1918), Archive Records of Editions, UK.

6. Iraq 1914-1966, (R.O.I.),2001, (Vol 2:1918-1921), Archive Records of Editions,UK

7. Iraq 1914-1966, (R.O.I.),2001, (Vol 3:1921-1924), Archive Records of Editions,UK

**ثانياً: الوثائق العراقية:**

8. دار الكتب والوثائق (د.ك.و), ملفات الاستثمارات النفطية في العراق و حصة بريطانيا, رقم الملف Confidential Memorandum to be Returned to The Colonial Office in ),(٣١٠) 1927),و٤,ص ١٧.

9. د.ك.و,ملفات البلاط الملكي, رقم الملف(١٦٦٥),من وزارة العدلية الى وزارة المالية في ١٩٢٤/١/٢١, و١٠,

**ثالثاً: الكتب باللغة العربية:**

10. ابراهيم علاوي، ١٩٦٧، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت.

١١. أ.م. متشاشفلي، ١٩٧٨، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ت: هاشم صالح التكريتي، بغداد.
١٢. اندره نؤوشي، ١٩٧١، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط، ت: اسعد محفل، ط١، بيروت.
١٣. المس بيل، ١٩٤٩، فصول في تأريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠، ت: جعفر خياط، بيروت.
١٤. أيان رتليدج، ٢٠٠٦، العطش الى النفط، ت: مازن الجندي، بيروت.
١٥. تقرير لجنة عصبة الامم الخاصة بحل النزاع التركي-البريطاني حول ولاية الموصل، ٢٠٠٩، مراجعة وتحقيق: عبدالرزاق محمود القيسي، سليمانية.
١٦. جاك دولوناي وجان ميتشيل شارليه، ١٩٨٧، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ت: محمد سميع السيد، ط١، د.م.
١٧. جورج لنشوفسكي، ١٩٦١، البترول والدولة في الشرق الاوسط، ت: نجدة هاجر وابراهيم عبدالقادر، بيروت.
١٨. حامد محمود عيسى، ٢٠٠٥، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الامريكي (١٩١٤-٢٠٠٤)، ط١، القاهرة.
١٩. دور احتكار النفط الدولي في العراق (وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الاميركية عن احتكار النفط الدولي)، ١٩٦٠، بغداد.
٢٠. راشد البراوي، ١٩٥٠، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط٢، القاهرة.
٢١. س.جي. ادموندز، ١٩٧١، كرد وترك وعرب، ت: جرجيس فتح الله، بغداد.
٢٢. سر المرهولدين، ٢٠١٠، ثورة العراق ١٩٢٠، ت: فؤاد جميل، ط١، بيروت.
٢٣. سعد بشير اسكندر، ٢٠٠٧، من التخطيط الى التجزئة (سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان ١٩١٥-١٩٢٣)، السليمانية.
٢٤. سليم طه التكريتي، ١٩٥١، معركة النفط في ايران، بغداد.
٢٥. عبدالرحمن البزاز، ١٩٦٧، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، بغداد.
٢٦. عبدالرحمن قاسم، ٢٠٠٨، كردستان والكرد، دراسة سياسية واقتصادية، ت: ثابت منصور، ط٢، السليمانية.
٢٧. عبدالرزاق الحسني، ١٩٥٣، تاريخ الوزارات، ج١، ط٢، صيدا.
٢٨. عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٩، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧، بغداد.
٢٩. عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٩، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ط٧، بغداد.
٣٠. فاضل حسين، ١٩٧٧، مشكلة الموصل (دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية)، ط٣، بغداد.
٣١. قاسم احمد العباس، ١٩٧٥، وثائق النفط في العراق، ج ١ و٢، بغداد.

٣٢. كمال مظهر احمد، ١٩٧٧، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ت: محمد الملا عبدالكريم، بغداد.
٣٣. محسن الموسوي، ١٩٧٣، النفط العراقي (دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم)، بغداد.
٣٤. مجموعة من الباحثين السوفيت، ٢٠٠٧، تاريخ تركيا المعاصر، ت: هاشم صالح التكريتي، سليمانية.
٣٥. م.س. لازاريف، ١٩٩١، المسألة الكوردية (١٩١٧-١٩٢٣)، ت: عبيد حاجي، ط١، بيروت.
٣٦. م.س. لازاريف وآخرون، ٢٠٠٦، تاريخ كردستان، ت: عبيد حاجي، ط١، اربيل.
٣٧. مؤسسة كالوست غولبنكيان قسم الجماعات الارمنية، ١٩٩٩، كالوست سركيس غولبنكيان الرجل والمآثر (كراسة صادرة بمناسبة الذكرى المئة والثلاثين لولادته (١٨٦٩-١٩٩٩))، لشبونة.
٣٨. نوري عبدالحميد خليل، ١٩٨٠، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (١٩٢٥-١٩٥٢)، بيروت.
٣٩. هارفي اوكونور، ١٩٦٧، الازمة العالمية في البترول، ت: عمر المكاوي، القاهرة.
٤٠. هنري فوستر، ١٩٨٩، نشأة العراق الحديث، ت: سليم طه التكريتي، ج١، ط١، بغداد.
٤١. وليد حمدي، ١٩٩١، الكورد و كردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، لندن.
٤٢. يوسف ابراهيم يزيك، ١٩٣٤، النفط مستعبد الشعوب، ج١، ط١، بيروت.

#### رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية:

٤٣. Benjamin Shwadran, 1955, The Middle East, Oil and the Great Powers, New York.
٤٤. money & power, New, Daniel Yergin, 1992, The Prize, The Epic Quest for oil, New York.
٤٥. Dietrich Eichholtz, 2007, Die Bagdadbahn, Mesopotamien und die deutsche Ölpolitik 1918, Leipziger Universitätsverlag.
٤٦. Edward W. Chester, 1983, United States Oil Policy and Diplomacy, A Twentieth Century Overview Contributions in Economics and Economic History, United States.
٤٧. Elizabeth Monroe, 1963, Britain's Moment in the Middle East 1914-1956, London.
٤٨. Habibollah Atarodi, 2003, Great Powers, Oil & The Kurds in Mosul (Southern Kurdistan / Northern Iraq 1910-1925), (New York).

- J.C.Hurrewitz, 1956, Diplomacy in the Near and Middle East (A Documentary Record: 1535–1914), Vol I, New York. .٤٩
- J.C.Hurrewitz, 1956, Diplomacy in the Near and Middle East (A Documentary Record: 1914–1956), Vol II, New York. .٥٠
- John A. Denovo, 1963, American Interests and Policies in the Middle East 1900–1939, United States. .٥١
- John V. Mitchell, 2006, Valerie Marcel, Oil Titans Notional Oil Companies in the Middle East, London. .٥٢
- S.H. Longrigg, 1955, Oil in the Middle East, London. .٥٣
- William Eangdahl, 1992, A century of war Anglo–American Oil Politics and the new world order (London.), London. .٥٤
- خامساً: المجالات والصحف باللغة العربية:**
- .٥٥ ماريان كينت، ١٩٧٧، (اتفاقية لونك–برينجيه)، مجلة (النفط والتنمية)، ت: قاسم احمد العباس، العدد (٨)، بغداد.
- .٥٦ جرجيس فتح الله، ١٩٩٠، (النفط قرر مصير كردستان السياسي)، مجلة (الثقافة الكردية)، العدد (٢)، لندن.
- .٥٧ اسكندر حربي، ١٩٥٥، "الرجل العصامي كالوست سر كيس كولبنكيان ملك البترول"، مجلة (اهل النفط)، العدد (٥٣)، بيروت.
- سادساً: المجالات والصحف باللغة الانكليزية:**
- Edward Mead Earle, 1923, "The Secret Anglo–German Concession of 1914 Regarding Asiatic Turkey", The Academy of Political Science, Political Science Quarterly, Vol. 38, No.1 (March 1923). .٥٨
- Helmut Mejcher, 1972, "Oil and British Policy Towards Mesopotamia 1914–1918", Middle Eastern Studies, Vol. 8, No. 3 (Oct., 1972). .٥٩
- William Stivers, 1981, International Politics and Iraq Oil, (1918–1928), A study in Anglo–American Diplomacy, Harvard College, The Business History Review, Vol. 55, No. 4 (Winter, 1981). .٦٠



کاریگه‌ری به‌رژه‌وه‌ندییه نه‌وتییه نیوده‌وله‌تییه‌کان له‌سه‌ر رووداو و ده‌رئه‌نجامه‌کانی کۆنفرانسی لۆزان،  
چاره‌نووسی باشووری کوردستان به‌نموونه‌یه

(٢٠ ی تشرینی دووهمی ١٩٢٢ - ٢٤ ی تهمموزی ١٩٢٣)

پ. د. دلشاد عمر عبدالعزیز

کۆلیژی ئاداب- زانکۆی که‌رکوک

[dr\\_dilshad73@uokirkuk.edu.iq](mailto:dr_dilshad73@uokirkuk.edu.iq)

### یوخته:

ئامانجی توێژینه‌وه‌که بۆ ده‌رخستنی ئه‌و گۆرانکاریانه‌ی له‌ پشت سروشت و په‌یوه‌ندی سیاسی و ئابوورییه‌کان و ململانی نیوان هیزه‌ هه‌ریمی و نیوده‌وله‌تییه‌کان و به‌رژه‌وه‌ندییه نه‌وتییه‌کانیان بۆ ده‌ستبه‌سه‌راگرتنی ناوچه نه‌وتییه‌کان و به‌ تایبه‌تی باشووری کوردستان له‌ کاتی به‌ریوه‌چوونی کۆنفرانسی لۆزان له ٢٠ ی تشرینی دووهمی ١٩٢٢، هه‌روه‌ها بۆ روونکردنه‌وه‌ی په‌یوه‌ندی نیوان به‌رژه‌وه‌ندییه نه‌وتییه نیوده‌وله‌تییه‌کان له‌ کۆمپانیای نه‌وتی تورکی و کاریگه‌رییه‌کانیان له‌سه‌ر رووداووه‌کان و ئه‌جیندای کۆنفرانس و ئه‌نجامه‌کانی بۆ واژووکردنی کۆنفرانس له ٢٤ ی تهمموزی ١٩٢٣. توێژینه‌وه‌که له‌ دوو به‌ش پیکهاتوه: به‌شی یه‌که‌م باسیکی کورته له‌سه‌ر دامه‌زراندنی کۆمپانیای نه‌وتی تورکی و به‌رژه‌وه‌ندی به‌شداربووه‌کانی و قۆناغه‌کانی داواکاری چیاوکی نه‌وتی باشووری کوردستان له‌ سالانی ١٩١٢-١٩٢٠ ده‌کات. به‌شی دووهمیش باسی کاریگه‌ری به‌رژه‌وه‌ندییه نه‌وتییه نیوده‌وله‌تییه‌کان له‌ کۆمپانیای نه‌وتی تورکی له‌سه‌ر رووداووه‌کان و ئه‌نجامه‌کانی کۆنفرانسی لۆزان له‌ ماوه‌ی توێژینه‌وه‌که ده‌کات.

له‌ ئه‌نجامه‌کانی توێژینه‌وه‌که ئه‌وه به‌دی ده‌کریت که‌ گرنگی نه‌وتی باشووری کوردستان کاریگه‌رییه‌کی روون و ئاشکراپی هه‌بووه له‌سه‌ر رووداووه‌کانی ئه‌نجامی کۆنفرانسی لۆزان. ئه‌وه بوو که‌ ماف و چیاوکی کۆمپانیای نه‌وتی تورکیا به‌خه‌را له‌ ناوچه نه‌وتییه‌کانی باشووری کوردستان له‌ سالی ١٩١٤ له‌لایه‌ن ده‌وله‌تی عوسمانییه‌وه. ئه‌م مافه‌ پشتراستکرایه‌وه به‌پێی ماده‌ی (١) ی به‌شی یه‌که‌م و ماده‌ی (٩) ی به‌شی دووهم هاتوه. به‌م شیوه‌یه ئه‌نجامه‌کانی کۆنفرانس به‌رژه‌وه‌ندییه نه‌وتییه‌کانی زله‌پزه‌کان له‌ باشووری کوردستان پاراست. له‌لایه‌کی دیکه‌وه، کۆنفرانس نه‌یتوانی چاره‌سه‌رپێکی دادپه‌روه‌رانه بۆ چاره‌نووسی خه‌لکی کوردستان بدۆزێته‌وه دوا‌ی ئه‌وه‌ی به‌نده‌کانی په‌یمانی سیفری هه‌لوه‌شاندوه، به‌لکو کۆنفرانس چاره‌نووسی زه‌وی و خه‌لکی بۆ فۆرمه‌ نیوده‌وله‌تییه‌کان هه‌نگرت و خسته‌یه ناو بازنه‌ی ناکوکییه هه‌ریمییه‌کان و نیوده‌وله‌تییه‌کان له‌نیوان هه‌ردوو وڵاتی عێراق و تورکیا و لایه‌نی به‌ریتانی بۆ کۆنترۆڵکردن و ده‌ستبه‌سه‌رداگرتنی له‌ وڵایه‌تی مووسل.

کلیلی وشه‌کان: باشووری کوردستان، مووسل، کۆنفرانسی لۆزان، کۆمپانیای نه‌وتی تورکی، عێراق.